

Distr.: General
15 October 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، أتشرف بأن أحيل
إليك طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً بالفقرة 43
من قرار مجلس الأمن 2607 (2021) بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وبشأن أية عوائق
تحول دون إيصالها.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة
من وثائق المجلس.

(توقيع) فيرغل مايتن
رئيس لجنة مجلس الأمن
العاملة بموجب القرار 751 (1992)
بشأن الصومال



رسالة مؤرخة 26 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار
751 (1992) بشأن الصومال

وفقا للفقرة 43 من قرار مجلس الأمن 2607 (2021)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير
المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال وبأية عوائق تحول دون إيصالها.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تقيّد بأنها أبقّت، على غرار ما فعلت في
التقارير الـ 16 السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملا بالفقرة 5 من قرار مجلس الأمن
1916 (2010)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن
نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب
منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء
المنفذون بالخاصيتين التاليتين أو بإحدهما:

(أ) تكون المنظمة منخرطة في عمليات خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق
المساعدة الإنسانية للصومال)؛

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل
ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير
أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارتن غريفيث

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2607 (2021)، وهو القرار الذي خُلف القرارات 1916 (2010) و 1972 (2011) و 2060 (2012) و 2111 (2013) و 2182 (2014) و 2244 (2015) و 2317 (2016) و 2385 (2017) و 2444 (2018) و 2498 (2019) و 2551 (2020)، التي أنشأ فيها المجلس التزام الإبلاغ. وهو التقرير السادس عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة 36 من القرار 2551 (2020)، طلب مجلس الأمن إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

2 - ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022. وهو يركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ حركة الشباب، وهي حركة أدرجتها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في 12 نيسان/أبريل 2010، وذلك عملاً بالفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 1844 (2008). وكما هو الحال في التقارير الـ 15 السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860 و S/2018/896 و S/2019/799 و S/2020/1004 و S/2021/847)، ترد في هذا التقرير القيود التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يوجز التقرير تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. ويستند التقرير إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية المعنية العاملة في الصومال، وإلى معلومات مستمدة من وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال.

الحالة الإنسانية

3 - يواجه الصومال أزمة إنسانية كبرى، عجلت بوقوعها قلة التساقطات خلال أربعة مواسم أمطار متتالية، وهو ما لم يسبق له مثيل، بينما يتوقع أن تقل التساقطات أيضاً خلال موسم خامس بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، وخلال موسم سادس في أوائل عام 2023. وتقتزن هذه الحالة بأثر النزاع الذي طال أمده، وتفشّي الأمراض، وارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية. وسيستمر تزايد الاحتياجات الإنسانية، التي ستظل مرتفعة حتى منتصف عام 2023 على الأقل. وحسبما تبين في تحليل أجرته وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية التابعة لشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة، يتوقع أن يواجه ما يقرب من 6,7 ملايين شخص في جميع أنحاء الصومال مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع حدوث مجاعة (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في مقاطعتي بيدوا وبورهبكا ومن المتوقع أن يعاني منها المشردون في بلدة بيدوا بمنطقة باي في جنوب الصومال، حيث أصبحت مستويات سوء التغذية وأعداد

الوفيات تنذر بالخطر بالفعل. وبإي هي واحدة من المناطق التي أودت فيها المجاعة بحياة الآلاف في عام 2011، وإذا لم تتم الزيادة بقدر كبير في المساعدة المتعددة القطاعات، ستواجه المنطقة مخاطر شديدة قد تؤدي إلى الموت والعوز. وترى لجنة استعراض المجاعة أن من المرجح أن تستمر ظروف المجاعة المتوقعة في منطقة باي حتى آذار/مارس 2023 على الأقل.

4 - وقد أعلنت حكومة الصومال الاتحادية حالة الطوارئ بسبب الجفاف في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بعد أن اتسم موسمان متتاليان من مواسم الأمطار بقلّة التساقطات. وقد تجاوزت موجة الجفاف الحالية موجتي الجفاف اللتين شهدهما العامان 2016 و 2017 من حيث المدة والخطورة. وإلى غاية آب/أغسطس 2022، تضرر ما يقدر بنحو 7,8 ملايين شخص (أي ما يقرب من نصف السكان) من حالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف، حيث نزح أكثر من 1 مليون شخص من منازلهم بحثاً عن الغذاء والماء والمرعى وسبل كسب العيش. وتتألف نسبة أكثر من 80 في المائة من المشردين بسبب الجفاف الحالي من نساء وأطفال.

5 - وكما هو الحال في العديد من بلدان القرن الأفريقي، تقف الصومال في الخط الأمامي لتغير المناخ، الذي أدى إلى موجات متكررة من الجفاف والفيضانات وما فتئ يشكل مسببا رئيسيا متتاميا للنزاع في البلد، إذ يشتد الصراع من أجل الموارد المتضائلة وتزايد حدة الانقسامات العشائرية والنزاعات بين العشائر. وتضم الصومال حاليا أكثر من نصف السكان المتضررين من الجفاف في المنطقة. وكان المعدل التراكمي لهطول الأمطار في موسم غو في الفترة بين آذار/مارس وأوائل حزيران/يونيه 2022 أقل من المتوسط بنسبة تراوحت بين 40 و 70 في المائة. وتشكل أمطار موسم غو 75 في المائة من تساقطات الأمطار المسجلة سنويا في الصومال، وهي أمطار تكتسي بالغ الأهمية بالنسبة لسبل كسب العيش التي تعتمد على المحاصيل والماشية. وعلى الرغم من أن الأمطار أدت إلى تجدد موارد المراعي والمياه بشكل هامشي في بعض المواقع، فإنها لم تكن كافية للتخفيف من أثر الجفاف. ويذكر برنامج نظام إدارة معلومات المياه والأراضي في الصومال الذي تموله منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن حوالي 80 في المائة من أراضي البلاد تواجه ظروف الجفاف الشديد منذ نيسان/أبريل 2022، مما عرقل الزراعة المعتمدة على الري في الأجزاء السفلى من نهري شبيلي وجوبا. وبحلول ذلك الوقت، تضرر ما لا يقل عن 4,9 ملايين من الصوماليين، إذ تشرد 719 000 منهم ويفتقر ما يقدر بنحو 3,5 ملايين شخص إلى ما يكفي من المياه ومرافق الصرف الصحي. ومع اشتداد الجفاف، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المياه وخدمات الصرف الصحي إلى حوالي 6,4 ملايين شخص بحلول آب/أغسطس.

6 - فشلت مواسم الأمطار من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر (دير) في عام 2021 ومن نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه (غو) في عام 2022، مما أدى إلى ضياع المحاصيل على نطاق واسع، ونفوق الماشية والنزوح الجماعي الناجم عن الجفاف. وأدت رداءة المحاصيل على نطاق واسع إلى انخفاض كبير في إنتاج الزراعة الموسمية وفرص العمالة فيها، وهي مصدر الدخل الرئيسي لدى الأسر المعيشية الفقيرة المعتمدة على الزراعة والرعي، والمقيمة على ضفاف الأنهار في جنوب وسط الصومال. وبشكل عام، من المرجح أن يقل حصاد الحبوب في موسم غو 2022 عن المتوسط بنسبة تتراوح بين 40 و 60 في المائة (مقارنة بما بين 20 و 60 في المائة في عام 2021)، مما يجعله الحصاد الخامس على التوالي الذي يقل عن المتوسط على الإطلاق. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 3 ملايين من رؤوس

الماشية - أي ثلث مجموع الماشية في المناطق الأكثر تضررا - قد نفقت بسبب الجوع والمرض منذ منتصف عام 2021.

7 - ودفعت عواقب الجفاف ودوافع أخرى ذات صلة بها، مثل استمرار النزاع وتأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار المواد الغذائية والانكماش الاقتصادي العالمي، ملايين الصوماليين إلى مستويات الطوارئ في انعدام الأمن الغذائي. ويحتاج ما يقرب من 50 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وهو رقم ارتفع من 5,9 في عام 2021 إلى 7,8 ملايين في عام 2022. ويتوقع أن يظل نحو 1,8 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد حتى منتصف عام 2023 على الأقل، ويشمل ذلك أكثر من 513 000 طفل يرجح أن يعانون بشدة من سوء التغذية.

8 - وأدى نقص المياه الواسع النطاق وعدم كفاية فرص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى تزايد مخاطر نقشي الأمراض، بما فيها الكوليرا والحصبة، لا سيما في مخيمات المشردين داخليا. واعتبارا من آب/أغسطس 2022، كان ما لا يقل عن 6,4 ملايين شخص يفتقرون إلى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي. والكوليرا مرض متوطن في الصومال، يتزايد بحدّة خلال مواسم الأمطار في الأماكن التي توجد فيها أعداد كبيرة من المشردين داخليا، والتي تكون فيها فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي محدودة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، أبلغ عما يقرب من 9 300 حالة يشتبه أنها إصابات بالكوليرا، منها 42 حالة وفاة مرتبطة بها، وهو ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف العدد المبلغ عنه في نفس المناطق الجغرافية في العامين السابقين. ويعزى الارتفاع الحاد في حالات الحصبة إلى انخفاض مستوى خدمات التحصين الروتيني عن المستوى الأمثل، إذ أفيد عن معظم الحالات تمس أطفالا من مناطق يتعذر الوصول إليها ولم يتم تطعيمهم كما ينبغي.

9 - وفي العديد من المناطق المتأثرة بالجفاف، تم تصنيف حالة سوء التغذية الحاد العام بالفعل على أنها حالة "خطيرة" (ما بين 10 و 14,9 في المائة)، وتم رفعها إلى مستوى الحالات "الحرجة" (15 في المائة أو أكثر) في بعض المواقع. وفي أيار/مايو 2022، ارتفع مستوى سوء التغذية الحاد العام بنسبة 7 في المائة، ويعزى ذلك في معظمه إلى الجفاف وتزايد حالات التشرد. وبالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021، ارتفع عدد الأطفال الذين يدخلون المرافق الطبية بسبب سوء التغذية الحاد الوخيم بنسبة 49 في المائة اعتبارا من آب/أغسطس 2022. وتشمل عوامل سوء التغذية الحاد ارتفاع معدلات الاعتلال، وانخفاض التحصين ومكملات فيتامين ألف، وانخفاض فرص الحصول على الحليب، وانعدام الأمن الغذائي. ولا بد من إيجاد العلاج والدعم الغذائي على وجه السرعة، ويشمل ذلك ما يلزم لأكثر من 250 000 من النساء الحوامل والمرضعات المحتاجات.

10 - وقد أجبر الجفاف العديد من المدارس على الإغلاق بسبب تشرد الأطفال مع أسرهم، في حين أن أسر أطفال آخرين غير قادرة على تحمل التكاليف الأساسية للتعليم والغذاء بسبب فقدان سبل كسب العيش. واعتبارا من نيسان/أبريل 2022، يتعرض ما لا يقل عن 420 000 (منهم 45 في المائة من الفتيات) من بين 1,4 مليون من الأطفال الذين تعطل تعليمهم بسبب الجفاف لخطر الانقطاع عن الدراسة. وبحلول آب/أغسطس 2022، ارتفع عدد التلاميذ الذين تعطل تعليمهم إلى 2,4 مليون تلميذ، منهم 1,7 مليون تلميذ غادروا المدارس بالفعل. ويتعرض 720 000 طفل آخرين تم تسجيلهم في العام الدراسي 2022/2021 لخطر الانقطاع عن الدراسة بشكل دائم. وتشير تجربة حالات الجفاف السابقة إلى أن 90 في المائة من الأطفال الذين تضيع فرص حصولهم على التعليم لا يعودون إلى المدارس أبدا. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن الأطفال، ولا سيما الفتيان، غير الملحقين بالمدارس معرضون لخطر التجنيد في الجماعات المسلحة، إذ أفيد عن حالات يجري فيها التجنيد في المناطق المتضررة من الجفاف.

11 - ودمر الجفاف سبل عيش الصوماليين الأكثر ضعفا الذين سبق أن تأكلت قدرتهم على التأقلم بفعل عقود من النزاع المطول، والصدمات المناخية، وآفة الجراد، وتقشي الأمراض. وأدى استمرار النزاع وانعدام الأمن، ولا سيما في وسط وجنوب الصومال، إلى جانب صدمات الإمداد والأسعار على الصعيد العالمي وتزايد أسعار الأغذية المحلية والمستوردة، بما في ذلك تأثير أزمة أوكرانيا على سلاسل الإنتاج والإمداد وتدابير حظر التصدير التي فرضتها البلدان المجاورة، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يهدد الأمن الغذائي للملايين في جميع أنحاء الصومال. وفي أكثر من نصف الأسواق التي تم رصدها، ارتفعت الأسعار في تموز/يوليه 2022 بشكل غير طبيعي مقارنة بمتوسط الخمس سنوات بالنسبة للحبوب المحلية (ينسب تتراوح بين 60 و 234 في المائة)، والأرز المستورد (ينسب تتراوح بين 27 و 85 في المائة)، والديزل (ينسب تتراوح بين 66 و 130 في المائة). ومن المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة حتى نهاية عام 2022 على الأقل.

12 - وانخفض انتشار الجراد الصحراوي الذي تضرر منه الصومال بشدة بين عامي 2019 و 2021، ولكن المخاوف بشأن احتمال عودته لا تزال قائمة. وبحلول سبتمبر/أيلول 2021، قامت الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة برش أكثر من 332 800 هكتار من المحاصيل باستخدام أصول أرضية وجوية في إطار إجراءات متضافرة لمكافحته، مما أسهم في انخفاض الانتشار. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اشتركت ولاية بونتلانغ مع منظمة الأغذية والزراعة في افتتاح المركز الوطني لرصد ومكافحة الجراد الصحراوي، ومقره في قرطو، في منطقة باري بولاية بونتلانغ.

13 - وما فتئ النزاع وانعدام الأمن في أجزاء من البلد يؤديان إلى اشتداد مواطن الضعف وتقادم التشرد. وإلى غاية آب/أغسطس 2022، ظل الصومال يعد البلد الذي يوجد به أكبر عدد من المشردين داخليا، بلغ حوالي 2,9 مليون شخص. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، تشرد ما يقدر بنحو 1,2 مليون شخص في جميع أنحاء الصومال، حسبما أفادت شبكة رصد الحماية والعودة، التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نزح 857 000 منهم بسبب النزاع وانعدام الأمن. وفي الفترة من 8 إلى 15 آب/أغسطس، نزح أكثر من 25 200 شخص (200 أسرة) من 14 قرية في أعقاب الاشتباكات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في مقاطعتي محاس ومنتبان في منطقة هيران. وتحقق بحماية المشردين داخليا مخاطر شديدة ترتبط بالتشرد الدوري بسبب النزاع والكوارث الطبيعية وتقرن بتكرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها عمليات الإخلاء القسري وتهميش بعض المجتمعات المحلية.

14 - وتتعرض نظم الدعم الاجتماعي لضغوط متزايدة في أجزاء كثيرة من البلد، مما يؤدي إلى تزايد النزوح من المناطق الريفية إلى مستوطنات المشردين داخليا الشديدة الازدحام أصلا وإلى البلدات والمدن. ويصل المشردون داخليا الجدد وهم في ظروف يائسة، وغالبا ما يواجهون تحديات عديدة في الحصول على المساعدة الإنسانية بعد وصولهم. ولا تزال إمكانية الحصول على المساعدة محدودة، إذ صُنفت غالبية مستوطنات المشردين داخليا على أنها في "حالة طوارئ" (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) حتى كانون الأول/ديسمبر 2022.

15 - ويخضع معظم مستوطنات المشردين داخليا الرئيسية في جميع أنحاء الصومال لملكية خاصة، بالتالي تتزايد مخاطر التعرض فيها للإخلاء القسري. ويواجه المشردون من النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن والمنتقلين إلى أقليات عشائرية أكبر التحديات في مجال الحماية، ومن ثم يعتبرون أضعف أفراد المجتمع. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2022، سجل الشركاء في مجموعة الحماية حوالي 80 000 من عمليات الإخلاء القسري التي قام بها أصحاب ملكية الأراضي، وقعت نسبة 84 في المائة منها في منطقة بنادر.

16 - وتم خلال عمليات الإخلاء القسري التي تمت في بنادر وأماكن أخرى تدمير موارد مثل نقاط توزيع المياه وغيرها من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومراكز صحة الأم والطفل، والمرافق التعليمية التي أنشئت بفضل استثمارات كبيرة قام بها الشركاء في مجال العمل الإنساني. وأدت جهود الدعوة التي قامت بها مجموعة الحماية في الصومال إلى إصدار وقف اختياري بشأن 64 000 من عمليات الإخلاء وإلى تقديم مدفوعات نقدية لتمكين الأشخاص المتضررين من عمليات الإخلاء من الاستقرار في مناطق أخرى. ومع ذلك، فعلى الرغم من تنفيذ تدابير لمنع الإخلاء القسري أو التخفيف من حدة مخاطره، فإنها تظل تدابير غير كافية إلى حد كبير مقارنة بالاحتياجات.

17 - وتواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة بسبب عدم المساواة والأعراف الاجتماعية التي تستبعدهن من الفرص ومنابر صنع القرار. ويظل العنف الجنساني متفشيا في خضم عمليات الإخلاء القسري وتكرار حالات التشرد وانعدام الأمن. وتنتشر حالات عنف العشير والاعتصاب والقتل الانتقامي والاستغلال والانتهاك الجنسيين بسبب سوء ظروف العيش، وطول الطرق المؤدية إلى نقاط توزيع المياه، والأراضي الزراعية، ومواقع الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني، والمرافق الصحية والأسواق، وهي صعوبات تتفاقم بسبب الاكتظاظ وانعدام الخصوصية. وقد أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن العنف الجنساني شهد ارتفاعا حادا.

18 - وبالإضافة إلى حالة الطوارئ الإنسانية، يواجه الصومال تحديات إنمائية هيكلية، حيث يعيش 71 في المائة من السكان تحت خط الفقر. وتفتقر المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في الرعاية الصحية والتعليم. ومن بين 7,7 ملايين شخص يتوقع أن يحتاجوا إلى المساعدة في عام 2022، يبلغ عدد الضعفاء غير النازحين المضطربين إلى تحمل أوجه الضعف القائمة من قبل، زيادة على الصدمات المتعددة المتكررة، حوالي 5,5 ملايين شخص.

19 - ويظل الوصول إلى الخدمات الصحية محدود بالنسبة للكثير من الصوماليين، إذ تتعذر على 21 في المائة من السكان إمكانية الوصول إلى مرفق صحي قريب يؤدي وظائفه. ويشهد الصومال معدلات يعد بعضها الأعلى على الإطلاق من حيث وفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات في العالم، إذ تتم نسبة 79 في المائة من جميع الولادات في المنزل دون مساعدة من ذوي المهارة. كما إن معدل وفيات الأمهات (692 وفاة لكل 100 000 من المواليد الأحياء) ومعدل الخصوبة (بمتوسط 6,9 طفل لكل امرأة) يعدان أيضا من بين أعلى المعدلات في العالم.

20 - وقد انخفضت الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولكنها لا تزال تشكل تهديدا في الصومال. فحسبما ذكرت منظمة الصحة العالمية، سيعاني ما يقدر بنحو 20 في المائة من السكان من

الأثار المباشرة وغير المباشرة للجائحة. وفي الفترة بين 16 آذار/مارس 2020، عندما تأكدت أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19، و 20 آب/أغسطس 2022، سجل البلد 27 162 حالة و 1 352 حالة وفاة. ولا توجد في الصومال إلا مرافق اختبار قليلة جدا، وحيثما توفرت إمكانية الاختبار، فإن الخوف من الوصم غالبا ما يمنع الناس من الاستفادة منها. وعلاوة على ذلك، فإن الصوماليين الذين يفقدون إلى الحماية الاجتماعية الملائمة، ولا سيما المشردون داخليا وفقراء الحضر، هم أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض والمعاناة من أشد عواقبه.

21 - والأسر والمشردون داخليا هم الأكثر عرضة للحوادث الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، لأنهم كثيرا ما يجتازون مساحات شاسعة من الأراضي بحثا عن المراعي أو عن مستوطنات مناسبة. وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، سجلت إدارة شؤون السلامة والأمن أكثر من 3 000 حادث، منها 326 حادثا تعلقت بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، وشملت 255 حادثا تضرر فيها مدنيون، من بينهم 3 أطفال. وفيما يخص الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، يشكل المدنيون أكبر عدد من الضحايا، لأنهم غالبا ما يكونون أكثر عرضة لتأثير الانفجارات الكبيرة التي يقصد بها في العادة استهداف قوات الأمن أو المنشآت الأمنية.

22 - وبالإضافة إلى تقديم الدعم إلى المشردين داخليا، يقدم الشركاء في المجال الإنساني في الصومال الدعم للعائدين، ومعظمهم قادمون من كينيا واليمن. وحسبما تفيد مفوضية شؤون اللاجئين، سيصل ما يقدر بنحو 30 800 من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى الصومال في عام 2022، خاصة من اليمن، حيث سيستضاف معظمهم في صوماليلاند، تليها بونتلاند والمناطق الجنوبية والوسطى. وفي حين أن الظروف لا تزال غير مواتية للعودة الآمنة والكرامة إلى معظم أنحاء الصومال، تتوقع المفوضية أن يكون في البلد أكثر من 132 100 من اللاجئين العائدين في عام 2022، إذ سيعود ما يقرب من 20 000 من مخيمات اللاجئين في كينيا، وسيعود الباقي من جيبوتي وليبيا واليمن وبلدان أخرى.

23 - والصومال من بين البلدان التي سجلت أكبر عدد من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم. ولئن كانت عدة أطراف في النزاع الدائر في الصومال، بما فيها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء فيها، تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم، فإن حركة الشباب تظل هي الجاني الذي يرتكب أكثر الانتهاكات. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى آذار/مارس 2022، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من 1 489 انتهاكا خطيرا تضرر منها 1 218 طفلا (911 فتى و 307 فتيات)، ونسب معظمها إلى حركة الشباب، تليها القوات الإقليمية التابعة للجيش الوطني والمليشيات العشائرية.

24 - ويرتبط تجنيد الأطفال واستخدامهم أيضاً بالهجمات والعمليات العسكرية الجارية في البلد. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى آذار/مارس 2022، أفيد أن الجماعات المسلحة استخدمت أو جندت 510 أطفال، من بينهم 42 فتاة، حسبما ذكرت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، حيث كانت حركة الشباب مسؤولة عن 374 (73 في المائة) من تلك الحالات، وكانت ميليشيات العشائر وقوات الأمن مسؤولة عن الحالات المتبقية.

25 - ويواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للتجنيد القسري من جانب الجماعات المسلحة. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى آذار/مارس 2022، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وشركاؤها الدعم إلى 1 591 طفلا (1 355 فتى و 236 فتاة) كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة، منهم 977 طفلا معرضا للخطر (803 فتان و 174 فتاة).

الاستجابة الإنسانية

26 - في 11 آب/أغسطس 2022، قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتفعيل إجراءات تعزيز التدخل في الصومال على نطاق المنظومة لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة، مما وفر الدعم لتعبئة ونشر قدرات وموارد إضافية، لا سيما على المستوى دون الوطني. وسارع الشركاء في المجال الإنساني إلى تكثيف أنشطة الاستجابة في الصومال من أجل التخفيف من آثار الجفاف الشديد والمساعدة في إنقاذ الأرواح. ويعطي الشركاء الأولوية لأكثر الأشخاص ضعفاً في المناطق الأكثر احتياجاً، ويشمل ذلك الأسر الحديثة التشرد وأفراد عشائر الأقليات الذين تأثروا على مر التاريخ بشكل غير متناسب من آثار الجفاف. وتقوم بتنفيذ هذه الأنشطة 304 جهات فاعلة في المجال الإنساني، من بينها 238 منظمة غير حكومية وطنية في جميع المقاطعات.

27 - ويتمحور تعزيز التدخل حول خمس ركائز رئيسية في إطار خطة الاستجابة للجفاف ومنع المجاعة لعام 2022، وهي: تحديد الأولويات، والتنسيق، والاستجابة المتكاملة، والاستجابة السريعة، ورصد الاستجابة. وصنفت المجالات التشغيلية وفقاً لترتيب من ثلاثة مستويات

حسب درجة الشدة، مع زيادة التركيز على المقاطعات ذات الأولوية. وأنشئت آلية للاستجابة السريعة من أجل تقديم استجابة متعددة القطاعات للمشردين حديثاً من خلال مشروع حزمة الحد الأدنى من الاستجابة، الذي يستهدف 100 000 شخص في بيدوا وبنادر.

28 - ومع تزايد شدة الجفاف من تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى ما بعد بداية عام 2022، طرح تأخر التمويل وعدم كفايته في النصف الأول من عام 2022 تحديات كبيرة أمام الاستجابة. وكان أحد الدروس المستفادة الأعلى قيمة خلال الاستجابة للجفاف في الفترة 2016-2017 هو الأثر الذي يحدثه توفير التمويل في الوقت المناسب. وحتى 31 آذار/مارس 2022، لم يتم التبرع إلا بمبلغ قدره 56,1 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022. وباستخدام الموارد المتاحة، حددت الجهات الشريكة في المجال الإنساني والسلطات والمجتمعات المحلية أولويات الاستجابة، وأعدت برمجة الأنشطة، وزادت حجم المساعدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة بدرجات عالية. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022، قدم 186 شريكا في المجال الإنساني خدمات الحماية ومساعدات منقذة للحياة إلى ما يقرب من مليوني شخص.

29 - وحتى 30 آب/أغسطس 2022، ظل ما لا يقل عن 5,3 ملايين شخص يتلقون مساعدات منقذة للحياة منذ كانون الثاني/يناير. وكان ما لا يقل عن 60 في المائة من الذين تلقوا المساعدة من المقاطعات ذات الأولوية العليا، وهي نسبة تزيد عن 52 في المائة المسجلة في أيار/مايو. ومع قيام المانحين بتوفير مزيد من الموارد، يعمل الشركاء على توسيع نطاق المساعدة لتصل إلى عدد أكبر بكثير من الأشخاص المستهدفين بالاستجابة للجفاف، البالغ عددهم 6,4 ملايين شخص، ومنهم الذين نزحوا من ديارهم بحثاً عن الماء والغذاء والمرعى وسبل كسب العيش، وعددهم 1 مليون شخص.

30 - وظل الشركاء في المجال الإنساني، إثر ضخ التمويل الإضافي، يقومون بتوسيع نطاق الاستجابة، حيث تضاعف عدد الأشخاص المتضررين من الجفاف الذين تلقوا مساعدات إنسانية أربع مرات تقريباً بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس 2022. وفي حين أن خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لم تمول إلا بنسبة 18 في المائة في بداية حزيران/يونيه، تلقت أكثر من 4,1 ملايين من الأشخاص المتضررين من الجفاف مساعدات إنسانية بحلول نهاية الشهر، مقارنة بنحو 1,1 مليون شخص في كانون الثاني/يناير.

واتسمت عملية ضخ الأموال التي تمت في النصف الثاني من العام (حيث تم تمويل الخطة بنسبة 70 في المائة بحلول آب/أغسطس 2022) بأهمية حاسمة في مواصلة العمليات وتوسيع نطاقها، لتصل إلى حوالي 5,3 ملايين شخص في آب/أغسطس. ومع ذلك، تأخر التمويل ولم يكن متناسبا على نطاق كل المجموعات، وظلت المجموعات الحرجة تعاني من نقص التمويل بحلول نهاية آب/أغسطس 2022، وشمل ذلك مجموعات توفير الحماية والمأوى ومواد الإغاثة غير الغذائية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

31 - وحتى 26 أيلول/سبتمبر، تلقى صندوق المساعدة الإنسانية للصومال 53 مليون دولار من الودائع والالتزامات في عام 2022 وحده، أي ما يعادل حوالي 5 في المائة من إجمالي التمويل الوارد في إطار خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2022. وإلى جانب الأموال المرحلة من عام 2021، مكن الصندوق من توزيع 54 مليون دولار على 70 جهة شريكة لغرض تنفيذ 106 مشاريع منقذة للحياة في جميع أنحاء البلد. وبواسطة هذه المشاريع - التي تغطي مسائل تشمل الاستجابات للنقص الحاد في المياه، والتشرد الداخلي، وتقصي الأمراض - استطاع الصندوق أن يضمن التمويل المرن في الوقت المناسب لتقديم مساعدات حيوية إلى 2,2 مليون شخص في المواقع الأكثر تضررا من الجفاف الشديد والمواقع المعرضة لخطر المجاعة. وهو لا يزال يحقق أقصى قدر من الكفاءة في إيصال المساعدة الإنسانية بإعطاء الأولوية للتنفيذ المباشر على أيدي الشركاء غير الحكوميين، الذين تلقوا أكثر من 95 في المائة من مخصصات عام 2022. ويظل الصندوق أفضل وسيلة للسير قدما بخطة إضفاء الطابع المحلي على المساعدة، ويمكنه أن ييسر تقديمها في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وقد خصص نحو 60 في المائة من الأموال التي تم صرفها حتى الآن خلال هذا العام للمنظمات غير الحكومية الوطنية. وإذ يتوقع أن تتزايد الاحتياجات في الأشهر المقبلة، فمن الأهمية بمكان أن يقدم المزيد من المانحين تمويلا إضافيا في الأسابيع المقبلة. وقد كان أحد الدروس المستفادة الأعلى قيمة خلال الاستجابة للجفاف في الفترة 2016-2017 هو الأثر الذي يمكن أن يحدثه توفير التمويل في الوقت المناسب. ولئن كان التمويل قد ورد في وقت متأخر من عام 2022، فإن ذلك يمكن، بل يجب، تقاديه في عام 2023، عندما تصبح الأزمة أسوأ بكثير بعد مرور موسم الأمطار الخامس المتوقع أن تقل فيه التساقطات. وبينما يركز العاملون في المجال الإنساني على إنقاذ الأرواح وتقادي وقوع المجاعة، هناك حاجة ماسة أيضا إلى الاستثمار في سبل كسب العيش، والقدرة على الصمود، وتطوير البنى التحتية، والتكيف مع المناخ، وإيجاد الحلول الدائمة لضمان قدرة المتضررين على التكيف والازدهار في المستقبل.

32 - وإلى غاية آب/أغسطس 2022، قدم شركاء مجموعة الأمن الغذائي المساعدة إلى ما لا يقل عن 4,9 ملايين شخص من أصل 5,9 ملايين من الأشخاص المستهدفين (82 في المائة) في المناطق التي يمكن الوصول إليها، مع التخطيط لتوسيع نطاقها لتشمل 5,5 ملايين شخص بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وقدم الشركاء في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المساعدة إلى حوالي 1,4 مليون شخص من أصل 3,9 ملايين شخص مستهدف. وعلى الرغم من زيادة المساعدة الإنسانية باستمرار، لا تزال الحالة مأساوية في الوقت الذي يعاني فيه الصومال من موسم أمطار قلت فيه التساقطات، وهو الموسم الرابع على التوالي.

33 - ونتيجة لتحسين أساليب تنفيذ التدخلات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حزيران/يونيه، إلى جانب تطعيم ما لا يقل عن 934 500 شخص في تسع مقاطعات معرضة لمخاطر عالية، أفاد الشركاء في مجموعة الصحة بانخفاض طفيف في الحالات الجديدة المشتبه في أنها إصابات

بالكوليرا في بعض المناطق. وأبلغ الشركاء بوقوع انخفاض في الحالات بنسبة 42 في المائة في جوهر في الأسبوعين الأولين من حزيران/يونيه 2022، من 50 حالة إلى 29 حالة، وانخفاض في الحالات بنسبة 18 في المائة في بنادر في تموز/يوليه 2022، من 191 حالة إلى 156 حالة. ويهدف منع داء الحصبة من الانتشار، قام الشركاء في المجال الصحي بتطعيم حوالي 21 000 طفل خلال النصف الأول من عام 2022.

34 - وعلى الرغم من تقديم 975 مليون دولار للاستجابة الإنسانية في الصومال، لا تزال البرامج الحيوية تعاني من نقص التمويل، في حين أن برامج أخرى تسابق الزمن من أجل ضمان تحويل الأموال الواردة حديثاً إلى مساعدات للمجتمعات المتضررة في أسرع وقت ممكن. وتقوم منظمات غير حكومية وطنية بتنفيذ معظم المشاريع المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال، ولكن تلك المنظمات نادراً ما تتلقى تمويلاً مباشراً.

35 - ولا تتوفر اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 إلا بكميات محدودة، وبلغت نسبة التغطية باللقاحات في الصومال نحو 1,5 في المائة في 20 آب/أغسطس، حيث أعطي ما يقرب من 4,5 مليون جرعة من اللقاح وتم تطعيم 2,43 مليون شخص بشكل كامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الطلب على التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 منخفضاً. ويعزو الشركاء في مجموعة الصحة انخفاض الإقبال على اللقاحات إلى عدة عوامل، منها انخفاض عدد الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد-19 التي تم الإبلاغ بوقوعها، وعدم القدرة على التنبؤ بالإمدادات، وقصر العمر الافتراضي للقاحات، وعدم القدرة على الوصول إلى مراكز التطعيم بسبب انعدام الأمن والمسافة الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تسليم اللقاحات داخل البلد يمثل تحدياً ويتطلب تخطيطاً دقيقاً وقدرات لوجستية معقدة. ولا تزال الفئات المعرضة لأعلى المخاطر، بما فيها العاملون في مجال الصحة وأفراد الشرطة والمدرسون وموظفو نقاط الدخول والمسنون، تحظى بالأولوية فيما يتعلق بالتطعيم.

القيود التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي

36 - لا يزال الصومال تواجه تحديات عديدة في إيصال المساعدة الإنسانية. ويسهم انعدام الأمن والقيود البيروقراطية والإدارية والهياكل الأساسية السيئة والتحديات البيئية في فرض قيود على الحركة، وتعطيل الواردات وسلاسل الإمداد المحلية، وقللة السلع الأساسية.

37 - ولا يزال انعدام الأمن يقوض قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المحتاجين وعلى مواصلة العمليات البالغة الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها، مما يزيد في صعوبة حصول الناس على الخدمات الأساسية والمساعدة. وخارج المراكز الحضرية الرئيسية، لا يزال الوصول إلى بعض المقاطعات، وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى، يخضع لقيود لأسباب تعود عموماً إلى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. ويتسبب وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في أجزاء من ولاية جوبالاند وولايات جنوب غرب الصومال وهرشيبيلي وغالمودوغ وبونتلاندي في الحد من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة في المناطق الريفية، ويقيد قدرة المدنيين على التماس المساعدة على نحو آمن.

38 - ولا يزال النزاع العشائري قائماً في غالمودوغ وهرشيبيلي، مما يعيق حركة العاملين في المجال الإنساني وعملياتهم، كما تعيقها الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات المحلية في المناطق المتنازع عليها في سول وسناغ. وقد أسفرت أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في بونتلاندي وبنادر وهرشيبيلي، التي استهدفت

تعطيل الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب، عن وقوع إصابات بين المدنيين وفرض قيود على حركة الموظفين، مما تسبب في عرقلة البرامج الإنسانية.

39 - ويؤدي تعدد الجهات الفاعلة المسلحة المحلية التي تنتوع هياكلها القيادية ومواقعها الجغرافية، والقوات الوطنية والإقليمية السريعة التغير، ووجود العديد من بعثات الدعم الثنائي، وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب التدخلات الإقليمية، إلى ظهور بيئة تشغيلية تتسم بتغير السيطرة على الأرض بانتظام من جانب جماعات تربطها تحالفات هشة وسلاسل قيادة وتحكم لا تتسم دائماً بالوضوح. وتطبع الصعوبة والريبة المحاولات الرامية إلى إقامة علاقات مع الجهات التي لها تأثير على إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين وإلى الحفاظ على تلك العلاقات. ويعيش ما يقدر بنحو 740 000 شخص داخل الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب ولا يزال يتعذر الوصول إلى معظمهم. وتظل أشد فئات السكان ضعفاً هي التي تقل إلى أدنى حد احتمالات وصولها إلى الأمان النسبي في المقاطعات أو الأقاليم المجاورة التي تنشط فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وتبرز أعمال العنف الانتقامية والتقارير التي تقيد بأفعال المضايقة والابتزاز عند نقاط التفتيش والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص والضرائب القسرية وتجنيد الأطفال التحديات والصعوبات الشديدة التي يواجهها المتضررون في الحصول على الأمان والمساعدة بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

40 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الاتحادية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتحالفة معها قائمة إلى حد كبير، على الرغم من استمرار التحديات البيروقراطية والإدارية. ويتعذر الوصول إلى المناطق التي استعادتها الحكومة وحلفاؤها بسبب استمرار انعدام الأمن، الذي يشمل وجود الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية. وترتكب أفعال الابتزاز وغيره من أشكال الانتهاكات بصورة شائعة في نقاط التفتيش غير القانونية العديدة التي تقيمها جهات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها. وتوقع نقاط التفتيش الأمنية، التي تُفرض في الكثير منها الرسوم، حرية الوصول بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ويستمر الإبلاغ عن أحداث تقع في نقاط التفتيش المأذون بها على طول جميع طرق الوصول الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، وتتضرر منها بأعلى درجة طرق الوصول من مقديشو إلى أفجويي وبيدواه، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن بلدوين إلى غالكيو. وتستمر عمليات إزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول الطرق الرئيسية الأخرى، ولكن الجهات الفاعلة المسلحة تتكيف مع ذلك بإنشاء نقاط تفتيش غير ثابتة. ويؤدي انعدام سلطة الدولة خارج نطاق المراكز السكانية الرئيسية، فضلاً عن العوائق البيروقراطية، بما في ذلك تدخل السلطات في اختيار المستفيدين وتوزيع المساعدة، بالإضافة إلى تعليق البرامج مؤقتاً، إلى إعاقة الأنشطة الإنسانية. ولذلك، وعلى الرغم من الالتزامات الحاسمة التي قطعتها حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء وبعض المناطق، بما فيها غالمودوغ وهرشيلي وبونتلان وولاية جنوب غرب الصومال، لا تزال عامة السكان المدنيين والمنظمات الإنسانية تواجه تحديات لوجستية شديدة. وتواصل منظمات المعونة حث السلطات على الاستناد إلى الالتزامات والجهود البارزة التي شُرع فيها في عام 2017، لإيلاء الأولوية لضمان أمن طرق الإمداد الرئيسية.

41 - ويواجه العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يمارسون عملهم في تلك المناطق مخاطر مرتبطة بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. أما المشردون العائدون إلى المناطق التي استعيدت من حركة الشباب فيواجهون نقصاً في البنية التحتية والخدمات الأساسية مما يؤدي إلى زيادة

ضعفهم. ولا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بالحماية في العديد من المناطق، ويشمل ذلك الذخائر غير المنفجرة، والقتال المستمر والمتجدد، والعنف الانتقائي من جانب الجماعات المسلحة، وكذلك التدخل في عمل المنظمات غير الحكومية في الميدان، والتجنيد القسري للبالغين والأطفال. وفي بعض المناطق، مثل شبيلي الوسطى وغالمودوغ وأجزاء من كيسمايو، لا تزال المساعدة، بما في ذلك للمجتمعات المهمشة، محدودة وذلك بسبب انعدام الأمن، حتى حينما يكون الوصول ممكناً.

42 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى السكان الخاضعين لسيطرة حركة الشباب محدودة للغاية، وذلك بسبب الشواغل المتعلقة بسلامة العاملين في المجال الإنساني، ومعارضة أطراف النزاع الأخرى، وما أفيد عن عدم استعداد حركة الشباب لقبول العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتفرض حركة الشباب قيوداً وعقوبات مشددة على الأشخاص الذين يرفضون الامتثال لشروط الضرائب غير القانونية، ويشمل ذلك التجنيد القسري للأطفال. ويتعرض الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو الذين فروا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في كثير من الأحيان لهجمات انتقامية. إلا أنه لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن حركة الشباب أبدت مزيداً من المرونة في السماح للسكان بأن يغادروا بشكل مؤقت المناطق الخاضعة لسيطرتها ليلتمسوا الخدمات. ويصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الإنسانية في تلك المناطق، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها فصيل داعش في الصومال. ويتواجد فصيل داعش في مناطق غالغالو الجبلية في بونتلاندا، إلا أن قدرته على تنفيذ أنشطة قد أعيقت بسبب عمليات قوات الأمن في بونتلاندا والتنافس والنزاع الجاريين مع حركة الشباب.

43 - وتشمل المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب مناطق متنازع عليها وتستحيل فيها تقريباً حركة السكان المدنيين نتيجة الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية المنتظمة والنشطة. وكثيراً ما يبقى السكان الريفيون والمدنيون في تلك المناطق على الرغم من الأعمال القتالية الجارية أو تفاقم حالة انعدام الأمن، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد ووسائل النقل اللازمة للهروب، والخوف من التعرض للتمييز، أو حتى المقاضاة بسبب الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة أو إذا حاولوا الوصول إلى مناطق أكثر أماناً. وبسبب تعرض هؤلاء السكان للعنف والظروف الأمنية المتقلبة، فإنهم كثيراً ما يكونون أكثر ضعفاً من غيرهم وتكون حاجتهم إلى المساعدة أكبر من حاجة غيرهم. إلا أنه لوحظت مرونة متزايدة من حيث السماح للناس بالتمسك بالمساعدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة قبل العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. ومما يكتسب نفس القدر من الأهمية أن المنافسة العشائرية تنشئ مخاطر أمنية للمستفيدين من المساعدة الإنسانية، وأنها أدت أحياناً إلى أعمال عنف وإلى تعليق البرامج. وعلاوة على ذلك، تعوق الأعمال القتالية الجارية والقيود المفروضة على الحركة والقيود الأمنية، إلى جانب ضعف البنى التحتية، وصول العاملين في المجال الإنساني إلى تلك المناطق. ويظل تحديد طرق الوصول الآمن والحصول على ضمانات للدخول من التدابير المهمة للتخفيف من خطر العوائق الرئيسية أمام إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، مثل تقييد الحركة ومنع الدخول والتدخل في إيصال المعونة. وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين أكثر نجاحاً في تأمين إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بالنظر إلى خلفيتهم الأمنية الأقل بروزاً، لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة لكفالة مرور المساعدة الإنسانية والسلع والأفراد إلى المناطق المتأثرة بشكل مأمون وفي الوقت المناسب ودون عوائق وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

44 - ولا يزال العنف ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك الاختطاف والاعتقال، والمضايقة والاستيلاء بالقوة على الأصول، وكذلك القيود التي تفرضها أطراف النزاع على حركة الطرق،

يعوق قدرة الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين. ولا يزال التأثير الكبير لحراس البوابات - مديرو المستوطنات العشوائية الذين يعملون كوسطاء بين المشردين داخليا والسلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني - يحد من إمكانية الحصول على الخدمات، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات المهمشة والأقليات والنساء والأطفال. ولا يزال فرض القيود على تنقل الموظفين الوطنيين على أساس انتمائهم العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة واستهداف مجموعات معينة، بما في ذلك عن طريق التخويف والمضايقة، يؤثران على تنفيذ البرامج في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب النظر أيضا في نقل المخاطر إلى الموظفين الوطنيين، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني، وهم الجهات المنفذة الأكثر وجودا في الخطوط الأمامية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يحددوا اهتمامهم بسلامة وأمن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية بواسطة تدابير مصممة خصيصا للتخفيف من حدة المخاطر، والتنسيق وتبادل المعلومات مع دوائر العمل الإنساني حتى يتسنى تحسين الإلمام بالحالة والنهج المشتركة، وكذلك التدريب المناسب.

45 - ولا تزال سلامة العمليات الإنسانية تشكل شاغلا رئيسيا بسبب الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وضدهم. ووقع معظم الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي كانت لها عواقب إنسانية في جنوب ووسط الصومال. ونتيجة لتلك الحوادث، قتل أحد العاملين في المجال الإنساني، وأصيب آخر بجروح، وتم احتجاز 13 منهم. ولا تزال دوائر العمل الإنساني تحت جميع الأطراف على السماح بالعمل الإنساني وتيسيره، بما في ذلك من خلال كفالة أمن الموظفين والإمدادات والمرافق. وقد استمر انخفاض وتيرة الهجمات المحددة الأهداف التي تشنها حركة الشباب على العاملين في المجال الإنساني منذ عام 2020، ويرجع ذلك جزئيا إلى تناقص الحركة المرتبط بالجائحة وإلى اعتماد العديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني نماذج التنفيذ عن بعد.

46 - ولأول مرة، لم تسجل أي عمليات اختطاف مما يتعرض له العاملون في المجال الإنساني. ويمكن أن يشير ذلك إلى تحول في التكتيكات، بالنظر إلى أن عمليات الاختطاف كانت تشكل في السابق مصدر دخل عندما تدفع الفدية. بيد أن خطر الاختطاف لا يزال يشكل مصدر قلق ويؤثر بشكل مباشر على قدرة المنظمات على تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية بسبب ما يترتب على ذلك من تقييد أو تعليق للعمليات. وتحجز حركة الشباب حالياً أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وهو موظف دولي اختُطف في مقديشو عام 2018.

47 - ولا تزال الأعمال الحربية المشابهة للحصار التي تقوم بها حركة الشباب في بعض البلدات التي تسيطر عليها الحكومة في ولايات هرشيبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند تعرقل نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية. وتقتصر المنظمات الإنسانية على استخدام النقل الجوي للوصول إلى البلدات، مما يزيد بدرجة كبيرة من تكلفة الأنشطة الإنسانية. ومن بين المقاطعات الأكثر تضررا من هذه الدينامية بولوبرتي في هيران بولاية هرشيبيلي؛ ودينسور وفرنسحطيري في باي؛ وواجد وُخدر في باكول بولاية جنوب غرب الصومال؛ وعيل واق وغربهاري في جبدو بولاية جوبالاند. وكثيرا ما يلجأ التجار المحليون إلى استخدام عربات تجرها الحمير لتهرب السلع التجارية إلى هذه البلدات، مما يعرض حياتهم وممتلكاتهم لخطر كبير. ومما يظل يدعو إلى القلق الاعتماد على الطائرات والطرق الجوية للوصول إلى هذه البلدات وغيرها وقابلية تلك الوسائل للتضرر.

48 - وفي شيبلي الوسطى، فإن التخلي عن قاعدة العمليات الأمامية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال (البعثة الانتقالية) في عيل باراف، عقب استيلاء حركة الشباب عليها وتميرها، وقيام البعثة

الانتقالية بتسليم قاعدة العمليات الأمامية في غولولي إلى الجيش الوطني الصومالي، الذي تخلى عنها في وقت لاحق، منّا حركة الشباب الكثير من حرية التنقل في جميع أنحاء شبيلي الوسطى، مما حد من حركة العاملين في المجال الإنساني على طول الطريق الرابطة بين بلد وجوه وبلدين. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل حركة الشباب الضغط بصورة مستمرة على طريق الوصول بين مقديشو وأفجوي ومركا بتنظيم هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإجبار المركبات على دفع "الضرائب". ولا تزال الشاحنات التي تمرّ على طرق الإمداد الرئيسية في هيران تتعرض لهجمات حركة الشباب، وهو وضع طال أمده بسبب قيام الحركة بفرض حصار اقتصادي على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا تزال الطرق المؤدية إلى مقديشو وأفجوي ويبدوها صعبة السلوك بسبب الطلبات المتزايدة وعمليات الابتزاز التي تمارسها "جماعات مسلحة تابعة للدولة" (أي جماعات تابعة للحكومة الوطنية)، وميليشيات عشائرية، وعصابات إجرامية وحركة الشباب. وتفيد المجتمعات المحلية بأن حركة الشباب واصلت فرض الرسوم على امتداد أجزاء من الطريق المؤدية من مقديشو إلى بيدوا ومن مقديشو إلى جوه. وأدى تكرار استيلاء حركة الشباب على متبان (أربع مرات في عام 2022)، إلى جانب استمرار التوترات بين العشائر على طول طريق بلدين - دوسمريب - غالكيو، إلى قيام كل من حركة الشباب والميليشيات التابعة للعشائر بإنشاء نقاط تفتيش لجمع الإيرادات، مما أدى إلى اشتباكات وإلى انعدام الأمن وعرقلة جميع التحركات على طول تلك الطريق.

49 - ولا يزال المدنيون في جنوب الصومال ووسطه يواجهون ضرائب صارمة تفرضها حركة الشباب، مما يجبر الكثيرين على التشرّد ويؤدي إلى خسائر في الأصول الإنتاجية، مما يجعل هؤلاء المدنيين أكثر ضعفاً. وفي العديد من المناطق، يجبر التجار حالياً على دفع ضريبتين، واحدة إلى حركة الشباب وأخرى إلى الحكومة، مما يجعل الأعمال التجارية الصغيرة غير مربحة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين في كثير من الأحيان. وتفيد التقارير بأن حركة الشباب لا تزال تجبر المجتمعات الزراعية على دفع "ضرائب" قبل السماح لها بالاعتناء بحقولها بعد هطول الأمطار المناسبة، إذ تطالبهم بتقديم النقود والماشية للزكاة أو للمساهمة في "الجهاد الطوعي".

50 - ولا تزال حركة الشباب في وضع مالي قوي، وهي تحقق فائضاً كبيراً في الميزانية، يستثمر بعضه في شراء العقارات والأعمال التجارية في مقديشو. وتتنوع مصادر إيراداتها ضمن نظام ضريبي تتراوح درجة تعقيده بين المراقبة البسيطة عند نقاط التفتيش والتقييمات المالية لمؤسسات الأعمال التجارية بفضل قدرة الجماعة على الوصول إلى مصادر المعلومات، مثل سجلات الأعمال التجارية وأصول الممتلكات وبيانات شحن السلع. وتستمد الحركة إيراداتها المحلية من "جباية الضرائب" عند نقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد، وابتزاز مؤسسات الأعمال التجارية، و "فرض الضرائب" على الواردات في الموانئ البحرية الرئيسية، وجمع الزكاة قسراً.

51 - ولا تزال حركة الشباب تسيطر على مناطق رئيسية وما فتئت تفرض سيطرتها على بلدات بعد انسحاب قوات الجيش الوطني والبعثة الانتقالية في الصومال وغيرها من القوات التابعة للحكومة، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنسانية وإلى تعليق البرامج تماماً في بعض الحالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن سيطرة حركة الشباب، بصورة مؤقتة في بعض الأحيان، على بلدات وقرى في مناطق في غالمودوغ وولاية جنوب غرب الصومال. وفي بعض المناطق، تشن حركة الشباب هجمات انتقامية على المدنيين التي ترى أنهم من أنصار الحكومة أو من المتعاونين معها، في حين أنها تقوم في مناطق أخرى بالتكلم إلى السكان المحليين أو بوعظهم دون اللجوء إلى العنف. وتستمر حركة الشباب في شن هجمات على بعض

المناطق المسترجعة حديثاً في محاولة لاستعادة السيطرة عليها. وفي بعض الحالات، أبلغ المدنيون عن اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة الوطنية وقوات البعثة الانتقالية في المناطق التي استعادتها الحكومة عقب عمليات عسكرية.

52 - ويستمر النزاع بين "صوماليلاند" وبونتلاندا من أجل السيطرة على أجزاء من إقليمي سول وسناغ، مع احتفاظ كلا الجانبين بقوات منشورة متواجدة على طول الجبهة. وتزيد التوترات المتفاقمة ومستوى التأهب الذي يبديه كلا الطرفين من خطر تصعيد كامل للأعمال القتالية المسلحة، ولا يزال ذلك يقيد وصول المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى المنطقة.

53 - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدر قلق رئيسي، لا سيما في أقاليم هيران وغالمودوغ وشيبلي السفلى وشيبلي الوسطى وسول، حيث تؤدي إلى خسائر في الأرواح وسبل كسب العيش وتشرد الأسر. وكثيراً ما تُعْلَق البرامج الإنسانية في المواقع المتضررة حتى يحل النزاع. وفي بعض الأحيان، يقع العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية المنتمون إلى العشائر المتحاربة ضحايا ويجرون إلى النزاع. وتُسجَل النزاعات العشائرية في المقام الأول في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات الرعوية، بسبب التنافس على الموارد النادرة مثل الماء والكلأ، أو في المناطق التي يتصادم فيها المزارعون مع قبائل الرحل على الأراضي الزراعية. ولا يزال إقليما غلغود وهيران أكثر الأقاليم تضرراً من النزاعات العشائرية الطويلة الأمد، في حين يشتهر إقليم غلغود بالمناوشات العشائرية بسبب البيئة القاسية والتنافس على الموارد. وفي حين يواصل شيوخ القبائل والسلطات إعطاء الأولوية للمفاوضات في معالجة النزاعات الجارية، يظل دفع الدية العامل المقرر في حل النزاعات. وحتى بعد نجاح جهود المصالحة، يمكن أن تتأجج النزاعات من جديد بسرعة بسبب أعمال استنزافية صغيرة أو متصورة. ولهذا السبب، ومن أجل تجنب الوقوع فريسة لدائرة الانتقام، تبذل المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق قصارى جهدها لكي تظل مطلعة على جميع الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات العشائرية، بما فيها النزاعات التي يمكن أن تكون قد وقعت قبل شهور أو سنين مضت.

54 - وواصلت أطراف النزاع شرن غارات جوية في بعض المناطق في ولاية جوبالاند وغالمودوغ وبونتلاندا. واستهدفت الغارات الجوية بصورة أساسية أصول وأفراد حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية الموجودين خارج المناطق السكنية أو في المناطق المعزولة الواقعة تحت سيطرتهم. وعلى الرغم من أن الغارات الجوية لم تؤثر حتى تاريخه بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية، تظل المخاطر محددة بالعمليات الموجودة في الأقاليم المتضررة، ولا سيما بالنسبة للمركبات التي تنقل الإمدادات والأفراد، والتي يمكن أن تستهدف عن طريق الخطأ. وكأثر ثانوي، أفادت التقارير بأن الهجمات الجوية جعلت حركة الشباب أكثر تشكيقاً في المنظمات الإنسانية، على أساس أن من الممكن أن تكون بصدد جمع معلومات لاستخدامها في الغارات الجوية.

55 - وفي أعقاب الأمر التوجيهي الصادر عن حكومة الصومال الاتحادية في أيلول/سبتمبر 2018، الذي اشترط أن يكون للمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال حضور في البلد، وما تبع ذلك من نقل العديد من الموظفين الدوليين من كينيا إلى الصومال، ظلت المنظمات غير الحكومية الدولية تكرر طلبها إلى الحكومة والولايات الاتحادية الأعضاء الداعي إلى التعجيل بإنشاء إطار مركزي تمكيني، وهو ما يشكل مبادرة جارية استغرقت السنوات الست الماضية. ولا يزال قانون المنظمات غير الحكومية، الذي يستهدف تنظيم عمليات المنظمات غير الحكومية وتسجيلها والرقابة على عملها من خلال المسجل العام والمسجلين، في شكل مسودة. وفي ظل الافتقار إلى إطار عمل تنظيمي مركزي، لا تزال المنظمات تواجه مطالب من

قبيل دفع الضرائب التعسفية أو المتكررة، وإشراك السلطات في التعاقد مع الموردين ومقدمي الخدمات، والتدخل في تعيين الموظفين وفرض ضرائب على مدفوعات مرتباتهم، بما في ذلك فرزهم وإجراء المقابلات معهم واختيارهم وفحصهم، ضمن أمور أخرى. ولا تزال هذه المطالب تؤدي إلى حالات من تعطل العمل والتأخير والتعدي على المرافق الإنسانية، وإلى عمليات الاعتقال والترحيل، واحتجاز العاملين في المجال الإنساني وطردهم، وإلى حالات التعليق المؤقت للبرامج الإنسانية في بعض الأحيان.

56 - وأدى تزايد أعداد موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية التي انتقلت إلى الصومال إلى زيادة التحديات بسبب انعدام قوانين صريحة تنظم عمليات التسجيل وفرض الضرائب على الدخل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي حين أن مشروع قانون قد تقدم إلى مستوى البرلمان، فإن القلق يساور المجتمع الدولي من أن القانون بلغ تلك المرحلة دون عقد ما يكفي من المشاورات مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مما يحتمل أن يقوض قدرته على العمل بعد اعتماد القانون في نهاية المطاف.

57 - وقد اعتمد الفريق القطري الإنساني نهجا محددًا حسب السياق والمنطقة لتوسيع نطاق إمكانية الحصول على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به على المساعدة المنقذة للحياة لأكثر الأشخاص ضعفًا في مناطقهم الأصلية، تقاديا للنزوح غير المرتبط بالحماية وسعيًا إلى إنقاذ الأرواح. ويفتقر ما يقرب من 3 ملايين شخص يقيمون في مقاطعات يصعب الوصول إليها وتسيطر عليها حركة الشباب وفي مناطق أخرى يصعب الوصول إليها إلى المساعدة الإنسانية المستدامة التي يمكن التنبؤ بها. وسيؤدي العجز عن إيصال المساعدة الإنسانية العاجلة المنقذة للحياة إلى مزيد من الناس في أماكن إقامتهم الأصلية إلى خسائر كبيرة في الأرواح. ويقوم الوصول إلى الأشخاص في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب على أساس نوع المساعدة المقدمة.

58 - ومن أجل التغلب على تحديات الوصول وتيسير الاتصالات المباشرة مع الشركاء والسلطات والمستفيدين في الجهات التي يصعب الوصول إليها، تستخدم دوائر العمل الإنساني طائرة مخصصة من طراز سيسنا كارافان تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وافق الفريق القطري الإنساني على تمويلها. وقد ثبت أن هذه الطائرة وسيلة أساسية لتمكين العمليات. وأتاحت هذه المهام التفاعل المباشر بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية والمستفيدين والموظفين الحكوميين لأول مرة منذ أشهر، وسمحت لموظفي الأمم المتحدة الدوليين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية بالوصول إلى عدد من الجهات التي تزيد صعوبة الوصول إليها لأول مرة منذ 18 شهرًا على الأقل. وقد أسفرت الفرصة المباشرة للتواصل مع الشركاء والسلطات المحلية والمستفيدين ولفهم الاحتياجات والتحديات والفرص بشكل أوضح عن تحديد القضايا أو حلها وعن إعادة ترتيب أولويات المعونة وتقديمها، مما أتاح حدوث استجابة مباشرة وسريعة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح إشراك وسائل الإعلام فرصًا للقيام بالدعوة.

تدابير تخفيف المخاطر

59 - واجهت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها مستويات غير مسبوقه من المخاطر المرتبطة بسياق لا يزال يتسم بدرجة كبيرة من انعدام الأمن، ويقع على الخط الأمامي لتغير المناخ، ويتأرجح الآن على حافة المجاعة. وي طرح هذا السياق تحديات كبيرة من حيث قدرة الأشخاص الأكثر احتياجا على الحصول على المساعدة، ويتطلب اليقظة لمكافحة الاحتيال والفساد.

60 - وتتم مواجهة هذه التحديات بمستوى لم يسبق له مثيل أيضا من التعاون في إدارة المخاطر، وهو تعاون ينفرد به الصومال، بدءا من التكامل والتخطيط اللازمين لدعم حكومة الصومال الاتحادية بمجموعة من البرامج والمشاريع في جميع أنحاء البلد، وصولا إلى ممارسات إدارة المخاطر العملية التي تكيفت وأصبحت أكثر مرونة وبتزايد تبادلها بين أصحاب المصلحة.

61 - وكان للمستوى المتزايد والفريد من نوعه لتبادل المعلومات أثر مباشر على توافر المعلومات ودقتها وحسن توقيتها، وهو أمر ضروري لاتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر على جميع المستويات. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل الاستراتيجية التعاونية لإدارة المخاطر ومن خلال التشارك المستمر والنشط بين وحدة إدارة المخاطر وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة المخاطر والمساءلة وضمان الجودة، واللجنة التعاونية المعنية بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية، التي شكلت حديثا.

62 - وما فتئت وحدة إدارة المخاطر تدعم وتشجع جهود التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. ويضطلع نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين وأداة الإبلاغ عن ضخ القرارات بأدوار رئيسية في هذا الصدد، إلى جانب مناقشات المنتديات الميسرة والموسعة بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء. وقد شملت هذه المناقشات تبادل المعلومات المتصلة بالمخاطر بشأن بناء القدرات، والشركاء المنفذين، وتقارير تقييم المخاطر، والإبلاغ عن الأداء، إلى جانب المداولات المحددة بشأن مجالات مثل الاحتيال والفساد، التي تشمل تقارير مراجعة الحسابات والتحققات.

أثر الفقرتين 37 و 43 من قرار مجلس الأمن 2607 (2021)

63 - جدد مجلس الأمن التأكيد في قراره 2607 (2021)، المعتمد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة 3 من قراره 1844 (2008) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب بواسطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها أو المنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنفذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف التي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال؛ وفي حين أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحة على تأثير الفقرتين 37 و 43 من القرار 2607 (2021) في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن للإعفاء لأسباب إنسانية تأثيرا كبيرا في قدرة الشركاء على تقديم المعونة المنقذة للحياة وتوفير الحماية.

64 - ومن شأن عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية أن يزيد كثيرا في صعوبة قيام المانحين بتمويل العمليات الإنسانية المحايدة بسرعة ومرونة وقيام المنظمات الإنسانية بالاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية، في وقت وصل فيه الصومال إلى مستويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة القيود القانونية والبيروقراطية والإدارية والتعاقدية والعملية المفروضة على الشركاء في المجال الإنساني. بل إن من شأن مجرد الزيادة تدريجيا في هذه التحديات أن يفضي إلى تأثير ضار كبير في القدرة على إيصال المساعدة. ومن شأن عدم القدرة على تقديم المعونة أن يؤدي بدوره إلى حرمان المدنيين من الإمدادات الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة وإلى تفاقم خطر تدهور الحالة الإنسانية في آن واحد. ومن شأن تعليق المعونة أن يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث المزيد من حالات التشرد، بما في ذلك

إمكانية تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والتشرد الداخلي نحو المناطق الحضرية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تعاني بالفعل من نقص الموارد ولا يتوافر فيها ما يكفي من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا أقيمت حركة الشباب على منع المدنيين من مغادرة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن احتياجات أولئك السكان لن تلبى، وقد يتعرض الناس الذين يطلبون المعونة، من قبيل شيوخ المجتمعات المحلية وزعمائها، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الإعدامات خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال.

65 - والأهم من ذلك، أن الإعفاء لأسباب إنسانية هو الأساس الذي اعتمد عليه جميع أصحاب المصلحة - من منظمات إنسانية ومانحين ومتعاقدين ومنظمات مالية ومصرفية - على مدى اثني عشر سنة مضت لتنفيذ الأنشطة اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية على أساس الاحتياجات في الصومال. فالإعفاءات لأسباب إنسانية والتدابير المتخذة لتنفيذها على مدى تلك السنوات تكتسي بالغ الأهمية بالنسبة للبرامج الإنسانية في الصومال.

استنتاجات

66 - إن الصومال يقف في مفترق الطرق. فقد زادت الاحتياجات الإنسانية بقدر كبير في وقت انخفض فيه التمويل وتزايدت التحديات التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية. ويمكن أن تسهم آثار تغير المناخ، التي تسببت في الجفاف الشديد المطول في عامي 2021 و 2022، إلى جانب النزاع الطويل الأمد وتقشي الأمراض، وكذلك الانكماش الاقتصادي على الصعيد العالمي، في تفكيك التقدم المحرز خلال العقد الماضي بشق الأنفس وبتكلفة بشرية ومالية باهظة. ففي منطقة باي، يحتمل أن يؤدي عدم التعجيل بالزيادة في المساعدة المتعددة القطاعات إلى تسارع حالات الوفاة والعوز بوتيرة عالية. وحتى إذا لم يتم الوصول إلى العتبات التقنية التي تحدد "المجاعة" (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، فلا تزال هناك حاجة ماسة إلى استجابة إنسانية واسعة النطاق لعلاج سوء التغذية الحاد بين الأطفال والوقاية منه والحد من الوفيات المرتبطة بالجوع التي تحدث عند بلوغ مرحلة "الأزمة" (المرحلة 3) ومرحلة "الطوارئ" (المرحلة 4).

67 - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين شواغلها الأمنية وكفالة تقديم المساعدة بصورة فعالة ومراعية للمبادئ، وستواصل الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية العمل على إدامة وصول المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاقه للأفراد الذين هم في أمس الحاجة إليها، رغم وجود التحديات الأمنية. ومع ذلك، فإن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية ويجب على أطراف النزاع إتاحة وتيسير حصول المحتاجين على المساعدة. وبالإضافة إلى ضرورة زيادة إمكانية الوصول إلى المستفيدين، تتطلب الجهود الإنسانية تمويلًا مرنا يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين وكفالة أخذ الاحتياجات الأمنية للشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين في الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع المقترحات والميزانيات.

68 - وفي 31 آب/أغسطس 2022، كان ما مجموعه 304 من الشركاء في المجال الإنساني يقومون بعملياتهم في الصومال، منهم 238 منظمة غير حكومية وطنية، و 47 منظمة غير حكومية دولية، و 7 شركاء من مؤسسات الأمم المتحدة، و 10 شركاء حكوميين. وقد وسعت تلك الوكالات نطاق عملياتها للتخفيف من حدة الأثر الشديد لحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف من أجل كفالة أن تحول جهود الاستجابة

دون وقوع كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك آليات قائمة لتنفيذ زيادة سريعة واستجابة مستمرة. ويعطي الشركاء الأولوية لأكثر الأشخاص ضعفاً في المناطق الأكثر احتياجاً، ويشمل ذلك الأسر الحديثة التشرّد وأفراد عشائر الأقليات الذين تأثروا على مر التاريخ بشكل غير متناسب من آثار الجفاف.

69 - وستظل المساعدة الإنسانية حاسمة بالنسبة لملايين الناس في الصومال. ولئن تم توسيع نطاق المساعدة الإنسانية، فإن مستويات المساعدة لم تواكب حجم وشدة الاحتياجات وسط الجفاف الذي دام عامين، والنزاع الذي طال أمده، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية إلى مستويات قياسية. وتشير توقعات الطقس إلى اقتراب موسم خامس غير مسبق على التوالي في أواخر عام 2022، يُتوقع أن تقل فيه الأمطار، وإلى تزايد احتمالات هطول أمطار دون المتوسط في أوائل عام 2023. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إطالة أمد الجفاف الشديد في الصومال وآثاره حتى عام 2023.

70 - وحسبما تفيد وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وما يرد في التقييمات الميدانية التي يجريها الشركاء، كان حصاد السرغوم والذرة في يوليو/تموز 2022 فشلاً شبيهاً كاملاً، حيث لم يبلغ إلا ما بين 13 و 20 في المائة من متوسط الفترة 1995-2021. وفي الوقت نفسه، نفق ما تتراوح نسبته بين 5 و 10 في المائة من إجمالي عدد الماشية في منطقة باي بسبب الجفاف منذ منتصف عام 2021. وأدى عجز المحاصيل وإمدادات الحبوب المحدودة من البلدان المجاورة، وصدّات الأسعار العالمية الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار السرغوم - وهو الدعامة الأساسية للنظام الغذائي المحلي في هذه المنطقة - بنسبة تفوق 200 في المائة، متجاوزة الأسعار التي سجلت خلال المجاعة التي شهدتها الصومال في الفترة 2011-2012.

71 - وفي سياق من الاحتياجات المرتفعة والمتزايدة أصلاً، سيؤدي عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية إلى تعطيل أو وقف أو تعليق الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة في جميع أنحاء الصومال. وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية، المنصوص عليه في الفقرة 43 من قراره 2607 (2021).